

المُحْتَسِبُ فِي عَهْدِ الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الْفَاطِمِيِّ، الْغَافِقِيُّ الْمَالِكِيُّ أَمْوُذَجًا

[386 . 411 هـ / 696 - 1020 م]

Almohtasib (the performer of charity work voluntarily) under the rule of the Fatimid Alhakim Bamr- Allah , Al-Gafaki Al-Maliki is a model [386- 411 H / 696- 1020 AD]

د. مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ السَّيِّدِ خَلْفٍ¹

Dr. Mahmoud Mohamed El Sayed Khalaf

الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، مَنِيْسُوتَا، الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ.

Islamic University, Minnesota United States of America.

mahmoudkhalaf141973@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/04/09م

تاريخ الإيداع: 2019/04/07م

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

هذا البحث يتناول قضيةً من أهم قضايا التاريخ الفاطميّ، وقعت أحداثها في عهد أشهر الخلفاء الفاطميين في مصر؛ وهو الحاكم بأمر الله؛ تلكم الشخصية التي يكتنفها الغموض، فالحكم عليه وعلى عصره كان - وما زال - موضع خلاف بين المؤرخين. وقد عالج البحث دور المُحْتَسِبِ في عهد هذا الخليفة، فتحدثت عن وَظِيفَةِ الْمُحْتَسِبِ، وشُرُوطِهِ، والإجراءات المصاحبة لتوليه هذا المنصب، وأهم اختصاصاته، والعقوبات التي كان يُطبّقها. وقد اتخذت من الفقيه المالكيّ الإمام أبي إسحاق الغافقيّ أَمْوُذَجًا؛ فتحدثت عن مولده ونشأته، وأشهر شيوخه، ثم توليه منصب المُحْتَسِبِ، وكيف نجح في ضبط الأسواق، وتأديب الشيعة المتطولين على الصحابة - رضي الله عنهم -، واختتمت البحث بذكر وفاة هذا الإمام. وخُصِّصَت الدراسة إلى أنّ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ وَرَاءَ إِخْتِيَارِ الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الْفَاطِمِيِّ، لِلْفَقِيهِ الْمَالِكِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ الْغَافِقِيّ لِتَوَلِّي مَنْصِبِ الْمُحْتَسِبِ يَعُودُ إِلَى فَهْمِهِ وَعِلْمِهِ، وَسَمْعَتِهِ الْحَسَنَةِ، وَسِيرَتِهِ

¹ المؤلف المرسل: مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ السَّيِّدِ خَلْفٍ mahmoudkhalaf141973@gmail.com

الطَّيْبَةُ ؛ فَتَجَحَّ فِي أَنْ يُعِيدَ ضَبْطَ الْأَسْعَارِ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَيُقَلِّلَ الْفُجُوءَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ. يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ رَغْبَةُ الْخُلَيْفَةِ الْحَاكِمِ بِأَمْرِ اللَّهِ الْفَاطِمِيِّ فِي التَّقَرُّبِ إِلَى الْمِصْرِيِّينَ السُّنَّةِ، وَذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي ظَهَرَتْ فِيهِ الدَّعَاوَى بِالْوَهْبِيَّةِ، فَكَانَتْ تَهْدِيدًا لِلْخِلَافَةِ الْفَاطِمِيَّةِ فِي الْجَانِبِ الدِّينِيِّ وَالْعُقُودِيِّ.
الكلمات المفتاحية: الدولة الفاطمية؛ الحاكم بأمر الله؛ الْمُحْتَسِبُ؛ الْعَافِقِيُّ.

Abstract :

This research deals with one of the most important issues of the Fatimid History, which took place during the reign of the most famous Fatimid caliphs in Egypt; Alhakim Bamr- Allah ; the personal character that is obscure, the judgment on him and his Age was and still is a subject of controversy among the historians.

The research dealt with the role of Almohtasib (the performer of charity work voluntarily) in the era of this caliph, and talked about the job of Almotasib, his conditions, the procedures accompanying his appointment, the most important terms of reference, and the penalties he applied. It was taken from the Maliki jurist Imam Abu Ishaq Al-Ghafqi as a model. I talked about his birth and origin, and his most famous older teachers, and the position of Almohtasib, and how he managed to control the markets, and discipline the Shiites who said bad words about the companions of prophet Mohammed, may Allah be pleased with them, and concluded the research by mentioning the death of this imam.

The study concluded that the real reason behind the choice of the Fatimid Alhakim Bamr- Allah to the Maliki jurist Abu Ishaq Al-Ghafqi to hold the post of Muhtasib is due to his jurisprudence and knowledge, his good reputation and his good biography. It has succeeded in re-adjusting prices in the markets and reducing the economic gap. In addition to the desire of the Caliph Alhakim Bamr- Allah to approach the Sunni Egyptians, at a time when the calls appeared in his divinity, which was a threat to the Fatimid caliphate on the religious and the doctrinal side.

Keywords: Fatimid State; Alhakim Bamr- Allah ; Almohtasib ; Al-Ghafqi.

من أبرز الدول المستقلة التي ظهرت في مصر، ففي سنة (358هـ / 969م) سقطت الدولة الإخشيدية وانقطعت الصلة التي تربط مصر بالخلافة العباسية في بغداد. وبحلول شهر رمضان سنة (362هـ / يوليو 973م)، انتقل الخليفة المعز لدين الله الفاطمي وأفراد أسرته إلى القاهرة، وبذلك أصبحت مصر دار الخلافة الفاطمية ومركزها الروحي والثقافي والسياسي، وأضحت مصر على أعتاب مرحلة جديدة، في ظل خلافة شيعية استمرت زهاء قرنين من الزمان (358 - 567هـ / 969 - 1171م)، تعاقب على حكمها أحد عشر خليفة تفاوت شهرتهم.

هذا، وبعد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي (386 - 411هـ / 966-1020م)، من أشهر خلفاء الدولة الفاطمية، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق. وذلك لما امتاز به عصره من اضطرابات وفتن، حيرت الباحثين المعاصرين في الحكم عليه. فهو شخصية يكتنفها الغموض، فالحكم عليه وعلى عصره كان - وما زال - موضع خلاف بين المؤرخين. فالبعض غالى في الثناء عليه وتمجيده وتبرئته من كل نقيصة، والبعض الآخر - على العكس تمامًا - طعن فيه ورماه بكل نقص، بل وحمله تبعات كل ما وقع في عصره من فتن وثورات ومجاعات واضطرابات اقتصادية.

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التي كُتبت - قديمًا وحديثًا - عن الدولة الفاطمية عامة، وعن الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي خاصة، تبقى بعض الأحداث التاريخية معلقة تحتاج إلى من يميظ عنها اللثام، ويزيل عنها الغبار، ويستقرأ الأحداث، ويبحث عن الحقائق، ويغوص في أعماق التاريخ، عله يقدم لنا جديدًا في تاريخ هذه الدولة، أو يقدم لنا إجابة شافية لبعض القضايا التاريخية التي وقعت في عهد هذا الحاكم.

ومن هنا يأتي الغرض الرئيس من هذا البحث؛ وهو دراسة لإحدى قضايا التاريخ الفاطمي؛ قضية مهمة وقعت أحداثها التاريخية في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي؛ وهي تولية الفقيه المالكي أبي إسحاق الغافقي لمنصب المُحْتَسِبِ.

فمن المعروف تاريخيًا، أن نظام الحسبة في الدولة الفاطمية كان نظامًا رقائياً شأنه شأن الحسبة في الدول الإسلامية الأخرى، إلا أن الخلفاء الفاطميين حاولوا نشر مذهبهم الشيعي بكافة الوسائل إذ أسندوا

المناصب العليا للشيعة وحدهم، ومنها الحسبة. مما حدا بالمُحْتَسِبِ الشيعي لأن يطبق تعاليم الشيعة في الأسواق والمساجد وغيرها، وبذلك تكون الحسبة قد انحرفت عن مسيرتها الإدارية إلى نوع جديد عُرف بالحسبة المذهبية.

فما الدفع وراء تعيين الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي الشيعي، للفقير المالكي السُّنِّي أبي إسحاق الغافقي، لهذا المنصب الرفيع؟! وماذا عن موقف هذا الفقيه؟! هل تغير فبدل مذهبهُ؟! أم تعاطف مع الشيعة على حسب أهل السُّنَّة؟! وما موقفه من الشعائر الشيعية المنتشرة في مصر حينذاك؟!!

للإجابة على هذه التساؤلات - وغيرها - يأتي الهدف الأساسي لهذه الدراسة. فعلى الرغم من كثرة البحوث التي كُتِبَتْ عن الدولة الفاطمية عامة، وعن عهد الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي خاصة، إلا أنني لم أعتز - قدر علمي - على أحد من الباحثين ناقش هذه القضية من قبل، أو أفرد لها بحثاً تاريخياً.

وقد طبقتُ في هذا البحث المنهج التحليلي متتبّعاً للروايات التاريخية تفصيلاً وتحليلاً. وفي الختام، هذا عمل بشري قابل للصواب والخطأ. والله تعالى من وراء القصد. وَأَجْزُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

التَّمْهِيدُ:

كانت الدَّوْلَةُ الْفَاطِمِيَّةُ أو الْخِلَافَةُ الْفَاطِمِيَّةُ أو الدَّوْلَةُ الْعَبِيدِيَّةُ (كثير، 1997: 16 / 454 - 500. السبوتي، 1969: 367) هي إحدى دُولِ الْخِلَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، والوحيدةُ بين دُولِ الْخِلَافَةِ التي اتخذت من المذهب الشيعي (ضمن فرعه الإسماعيلي) مذهباً رسمياً لها. شملت الدولة الفاطمية مناطق وأقاليم واسعة في شمال أفريقيا، فامتدَّ نطاقها على طول ساحل البحر المتوسط من المغرب إلى مصر، ثُمَّ توسَّع الخلفاء الفاطميون أكثر فضمّوا إلى مُمتلكاتهم جزيرة صِقْلِيَّةُ (ياقوت، 1997: 3 / 416. البغدادي، 1991: 2 / 847) ، والشَّامُ (ياقوت، 1997: 2 / 302. البغدادي، 1991: 1 / 425) (والْحِجَازُ (ياقوت، 1997: 2 / 218 - 220) فأضحت دولتهم أكبر دولةٍ استقلَّت عن الدولة العبَّاسِيَّةِ، والمنافس الرئيسي لها على زعامة الأراضي المقدَّسة (سرور، 1950م: 15) وزعامة المسلمين.

اختلفت المصادر التاريخية حول تحديد نسب الفاطميين؛ فمعظم المصادر الشيعة تؤكد صحة ما قال به مؤسس هذه السلالة، الإمام عبید الله المهدي بالله (الأزدي، 2001: 93-96. الذهبي، 1993: 268/ 9 - 270. المقرئ، 1996: 4/ 523-570)؛ وهو أن الفاطميين يرجعون بنسبهم إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، فهم بهذا علويون، ومن سلالة الرسول محمد (ﷺ) عبر ابنته فاطمة الزهراء ورابع الخلفاء الراشدين الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) (خلدون، 2006: 1/ 28. سيد، 2007: 94) بالمقابل، أنكرت مصادر أخرى هذا النسب وأرجعت أصل عبید الله المهدي إلى المجوس أو اليهود (شامة، 1997: 2/ 216)

هذا، وقد أسس الفاطميون مدينة المهديّة (البكري، 1992: 2/ 693. ياقوت، 1997: 2/ 60) في ولاية إفريقية (ياقوت، 1997: 1/ 228، البغدادي، 1991: 1/ 100) سنة (300هـ / 912 - 913م)، واتخذوها عاصمة لدولتهم الناشئة (الوردي، 1969: 1/ 279. خلدون، 4/ 40) وفي سنة (336هـ / 948م)، نقلوا مركز الحكم (خلكان، 1998: 5/ 13-20. الذهبي، 1985: 15/ 152-156) إلى مدينة المنصورية (البكري، 1992: 2/ 676 - 677، ياقوت، 3/ 1997: 391)

عصر الدولة الفاطمية في مصر (358 - 567هـ / 969 - 1171م):

لما تولى المعز لدين الله (حماد، ب. ت: 83-92. ميسر، ب. ت، 159-167. العماد، 1985: 52-54) (319 - 365 هـ / 931 - 975 م) عرش الخلافة الفاطمية سنة (341هـ / 945م) في بلاد المغرب العربي، اشتدت رغبته في دخول مصر، فجهز جيشًا ضخمًا بلغ تعداده مائة ألف مقاتل، بقيادة القائد جوهر الصقلي خلكان، (376/1) (المتوفى عام: 381 هـ / 992 م)؛ والذي نجح في القضاء على الدولة الإخشيدية في سنة (358هـ / 969م)، وأسس مدينة جديدة هي القاهرة، ولم يمض عامان حتى انتهى من تأسيسها وبناء جامعها الأزهر (المقرئ، 1/ 103).

ولما استقر الأمر في مصر للقائد جوهر كتب إلى الخليفة المعز لدين الله يستدعيه ليتولى بنفسه حكم مصر. وفي سنة (رمضان 362هـ / يوليو 973م) انتقل المعز إلى القاهرة على رأس أفراد أسرته، وأصبحت

مصر دار الخلافة الفاطمية والمركز الروحي والثقافي والسياسي للدولة، وبقيت كذلك حتى انهارها (حسن، 1932: 116).

وإذا انتقلنا إلى عصر العزيز بالله (365-386هـ / 975-996م)، فنجده قد وُلد بالمهدية من القيروان (الحموي، 4/420) في سنة (344هـ / 955م) أثناء حكم أبيه المعز لدين الله في بلاد المغرب، وكان من الطبيعي أن يرتحل مع أسرته كلها إلى القاهرة المقر الجديد للخلافة الفاطمية (رزق، 1985م: 10) وقد تميزت فترة حكمه بالهدوء والاستقرار (تغري بردي، 2007: 4/112)، وهذا شيء قد يكون طبيعيًا، فبعد فترة الفتح الفاطمي لمصر (358هـ/969م)، وما تبعه من منازعات بين الفاطميين (الشيعة) والمصريين (السنين) أعقب ذلك فترة هدوء نسبي بين الجانبين (الجوزي، 1992: 7/190) بل أستطيع القول: إن عصر العزيز بالله (365-386هـ / 975-996م) يعد فترة انتقالية بين عهدي المعز لدين الله (341-365هـ / 952-975م) وعهد الحاكم بأمر الله (386-411هـ / 966-1020م). وإذا جئنا بالحديث عن ثالث الخلفاء الفاطميين في مصر، أعني الحاكم بأمر الله - موضوع بحثنا - ، فنجده قد ولد في عام (375هـ / 985م) بالقاهرة المعزية، وترى بين ربوعها، وقد عُنى والده العزيز بالله بتعليمه وتربيته (ماجد، 1982: 108). ثم ولي الخلافة الفاطمية بعهد من أبيه، وجعل برجوان (الصيرفي، 2000: 29-30) والحسن بن عمار (المناعي، 1970: 245)، وصيًا عليه. وقد شهدت فترة حكمه كثيرًا من الاضطرابات والفتن (الذهبي، 10/131) بعد فترة الهدوء - النسبي - الذي سادت عهد العزيز بالله، وذلك لما اشتهر عن الأخير من حب العفو والعدل بين الرعية.

وِظِيفَةُ الْمُحْتَسِبِ:

وظيفة " الْمُحْتَسِبِ " يُعبر عنها " بالحسبة"، وهي لغة: اسم من الاحتساب، وهو ادخار الأجر والثواب عند الله تعالى (منظور، ب - ت: 1/314). وفي الشرع: هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله (الأخوة، 1976: 51)، لقوله تعالى: ﴿ وَتُكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾.

وكان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أول من وضع نظام الحسبة في دولة المسلمين، وكان يتولاه بنفسه لعلو همته، وشدة عزمه وحزمه (حسن، ب - ت: 298) وقد اقتبس من فعل الرسول (صلى الله عليه وسلم) (صحيح مسلم، 1/ 99) ،
ومن توليته سعيد بن العاص بن أمية (المتوفى عام : 9هـ / 630م) بعد فتح مكة على أسواقها (كرمي، 2007: 243. عطية ، 2015: 307).

هي - إذًا - وظيفة أصلها ديني. وهذا الأصل يتردد في أحاديث الشيعة؛ فقد قال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) في وصيته لابنه الحسن (رضي الله عنه)، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال له: " يَا عَلِيُّ، مُرِّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَأَنْتَ عَنِ الْمُنْكَرِ". لذا، كانت أعمال الحسبة - في رأي الشيعة - تدخل في عموم واجبات الإمام، بسبب كونها خدمةً دينيةً، ولكن - كما في غيرها من الوظائف الدينية الأخرى - كان الإمام يستخلف فيها من يراه أهلاً لها (ماجد ، 1985: 1/ 161. حمد: 2000: 90)

وكانت الحسبة في مصر - قبل مجيء الفاطميين - تابعة لحسبة بغداد؛ بحكم تبعية مصر للخلافة العباسية خلال تلك الفترة. ولكن لما كان الفاطميون خلفاء مستقلين، صارت القاهرة مقرًا للحسبة الفاطمية، وأصبح لمتواليها حق استخدام النواب عنه بالقاهرة والفسطاط، وجميع أعمال الدولة (خلدون، 611/2)

شُرُوطُ الْمُحْتَسِبِ:

ذكر المؤرخون وفقهاء السياسة الشرعية كثيرًا من شروط المُحْتَسِبِ؛ ومن أهمها: أن يكون حرًا، عدلاً، ذا رأيٍ وصرامةٍ، وعلى علم بالمنكرات الظاهرة؛ لذا فقد شرط العلماء ألا يتولى هذه الوظيفة إلا رجلٌ وحيه في دينه وديناه (الغزالي، 1987: 2/ 339. المقرئ، 1996: 2/ 342) ولما كانت الحسبة في العصر الفاطمي من أهم مناصب الدولة، بعد القضاء والدعوة (القلقشندي، 2006: 3/ 558) ؛ فكان يطلب من متواليها أن يكون عارفاً بأحكام الشريعة وأصول المعاملات (تيمية، 1976: 38. الديبع، 2002: 58) وكان الخليفة لا يعهد بها إلا لشخص من أعيان الشهود العدول (المالقي، 1931: 9) ، يراقبه عن كثب، وذلك بقصد المصلحة العامة.

ولكي يكون الْمُحْتَسِبِ عَفِيفًا عن أموال الغير ولا تفسده الرشوة، كان يتسلم بانتظام مرتبًا يبلغ ثلاثين دينارًا شهريًا (المقريري، 2/ 278) ، فضلًا عما يمنحه الخليفة من حُلَع؛ ومن ذلك - على سبيل المثال - ما أرسله الحاكم بأمر الله إلى أحد مُحْتَسِبِيهِ في سنة (302هـ/ 1011م)، خمسة آلاف دينار ذهبًا، وخمسة وعشرين فرسًا بسروجها ولجمها، حتى يُشْعِرُهُ بعطفه ويمنعه من الرشوة (المقريري، 4/ 91). هذا، وقد اتخذ الْمُحْتَسِبِ لواجباته الدينية والعملية أعوانًا من بين الخبراء سواء في الصناعة أو في التجارة ينوبون عنه في المدن وسائر الأعمال، ويقومون بالطواف والتفتيش عند أبواب الحرف والمعاش؛ فكان كل من هؤلاء الخبراء يسمى: "عَرِيفًا" (المقريري، 3/ 338) أو "نائبًا" (ابن بسام، 2003 : 295). فكان الْمُحْتَسِبِ يَطُوف هو أو نوابه في الأسواق أو الحارات ليُبَاشِر الحسبة في مكانها؛ أو أنه كان يجلس في أحد الجامعيين الكبارين في القاهرة أو في الفسطاط ، يومًا بعد يوم، على دِكَّة الحسبة للنظر في قضايا اختصاصه (القرية، 7)

تَوَلِيَةُ الْمُحْتَسِبِ :

كان الْمُحْتَسِبِ - كغيره من أرباب الوظائف الكبار - تَوَلِيَهُ السلطة العليا منصبه؛ فكان يُعَيَّن "بسجل" (القلقشندي، 3/ 558) ، على أساس أن سلطته مستمدة من سلطة الخليفة. ولكن غالبًا ما كانت الحسبة تضاف إلى عمل بعض أرباب الوظائف القضائية، مثل: صاحب الشرطة (الماوردي، ب . ت : 247) أو قاضي القضاة؛ فكانت تُذَكَّر في سجل هذا الأخير، عند الكلام عن النظر في دار العيار (المقريري، 1/ 463) كذلك كان طبيعيًا أن يدخل عمل الحسبة في اختصاصات وزير التفويض بسبب سلطته العامة على القضاء؛ فكانت مثل قاضي القضاء يفوض فيها من يقوم مقامه (تيمية، 18) وكانت تولية الْمُحْتَسِبِ تُصَحَّب برسوم فخمة، تشبه ما كان لأرباب الوظائف الكبار في الدولة، فكان الخليفة يستدعيه إلى القصر ليمنحه بنفسه كتاب التولية؛ وقد جرت العادة أن يُقْرَأ سجله في جامعي الأزهر وعمرو بن العاص ؛ فكان يخرج من القصر إلى الجامعيين في موكب ضخم، ليطوف خلال الحارات، وبين يديه حُلَع الخليفة (ماجد، 1/ 163)

إختصاصات الْمُحْتَسِبِ :

منصب المُحْتَسِبِ الفاطمي يشتمل على عمل أي محتسب إسلامي آخر، إلا أني وجدت في عمله نوعاً جديداً من الحسبة المذهبية، ذات طابع خاص، ظهرت بشكل واضح في قضاة حسبة القاهرة والفسطاط. فمرور الوقت ارتقى نظام الحسبة وتوسعت دائرة وظيفة المُحْتَسِبِ شيئاً فشيئاً، فكان المُحْتَسِبِ الفاطمي بمساعدة نوابه، يقومون بأشياء كثيرة؛ منها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتوجيه النصح والإرشاد، بحسب الحاجة في المجامع العامة. ومراقبة المكابيل والموازين للتحقق من مطابقتها لما يجب أن تكون عليه في مقاديرها. ومراقبة السلع المعروضة للبيع في الأسواق، للتحقق من سلامتها من الغش والتدليس، ومحاسبة الغشاشين، والمُدْلِسِينَ، وتأديبهم ومعاقبتهم ضمن حدود النظام (الميداني، 1998: 633)

كذلك أُسند إليه، مراقبة المصنوعات المتفق على صنعها بين العامل ومن صنعت له، والنظر في مدى مطابقتها للشروط المتفق عليها، وسلامتها من الغش والتدليس، ومحاسبة المخالف، وحل المنازعات. ومراقبة النقود والأثمان المختلفة للتحقق من سلامتها من الغش والتزوير (مصطفى، 1986: 165). كما شملت أعماله، حل الخلافات والمنازعات في المعاملات المختلفة، والعقود، ما لم تكن من القضايا الكبيرة التي تحتاج إلى قاضٍ يفصل فيها. والضرب على أيدي الخونة واللصوص، ومنع تلقي الركبان قبل توريدهم سلعهم إلى أسواقها، وعرضها على الجميع دون تخصيص ولا تمييز، ومنع الاحتكارات التي ترتفع بها أسعار السلع، ومنع إنشاء البيع والشراء إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة، ومنع التعامل بالربا (نظام الملك، 1987: 80. شلي، 1996: 129)

ثم توسعت دائرة اختصاصاته، فعهد إليه بمراقبة الصناعات الغذائية، للتحقق من خلوها مما يضر بالناس، وللتحقق من مطابقتها لما يجب أن تكون عليه من موادها، وفي طريقة صنعها وفي نظافتها ونظافة الأدوات التي تصنع فيها، ونظافة الأماكن التي توضع فيها. ومراقبة أسعار السلع بحسب جودتها (الحنبلي، 2000: 284)

كما كان المُحْتَسِبِ يهتم بمراقبة الطهارة والنظافة في المآكل والمشارب والملابس والأماكن، وبمراقبة مياه المساجد والأماكن العامة كالسبل والخزانات، وبمراقبة الأنهار ومجري المياه، ومنع الناس من تعريضها للأوساخ والقذارات (الشيزري، ب - ت: 10)

إلى غير ذلك من الأمور الكثيرة التي تحافظ على مراقبة أمور الدين والدنيا التي تقتضيها أسس الحضارة الإسلامية، والآداب الاجتماعية العامة، أو تقتضيها الحقوق والمصالح العامة. ولكن الفاطميون - والحق يقال: - حاولوا أن يستخدموا النهي عن المنكرات لتحقيق أغراض مذهبية مجته، وذلك يجعل المبادئ الشيعية جزءًا من قواعد الحسبة؛ فكانت "المنكرات" الشيعية، أحد العناصر الجديدة التي دخلت في الحسبة الفاطمية. وعلينا أن نذكر بأن مذهبية الحسبة كانت تقوى وتضعف حسب تحمس الخلفاء الديني وتعصبهم للمذهب، وإن كان التحمس البالغ للمذهب لم يبلغ أشده إلا في عهد خليفة واحد؛ وهو الحاكم بأمر الله؛ والذي - لفرط تعصبه - كان يقوم بنفسه بتنفيذ الحسبة ونواهيها، لاعتقاده بفرضها الواجب على القائمين بأمر المسلمين (ماجد، 1/ 165)

وإذا درسنا عن قرب الحسبة الفاطمية، نلاحظ أنها كانت تهتم قبل كل شيء بحظر أمور سنية؛ فقد اتهم الشيعة الخلفاء الراشدين بتحويل أصول العبادة، لإدخال أحكام مخالفة للعقيدة الشيعية، فكان عمل المُحْتَسِبِ الفاطمي

يقف كل ما هو دخيل على معتقدات الشيعة. فكان لا بد إداً من أن تتفق الصلاة مع قواعد المذهب الفاطمي (السيوطي، 1988: 519/2. حنيفة، 1963: 142/1) وأن يُزاد فيها ما يتفق والعقيدة الفاطمية (المقريزي، 1996: 119/1)

ففي سنة (393هـ / 1002م)، أمر الحاكم بأمر الله بقطع صلاة التراويح، وصلاة الضحى، وأضاف إلى الأذان عبارة "محمد وعليًا خير البشر" (الدواداري، 1961: 6 / 387)

كل هذا يبين لنا إلى أي درجة وصل الحقد المقيت الذي يحمله الشيعة للسنة (الأثير، 1998: 8/129)؛ فكان كل ما ينهى عنه هذا المذهب أو لا يتمشى معه يكون جزءًا من عمل المُحْتَسِبِ.

وعلى العكس، استغلت الحسبة على وجه آخر، لتحقيق أغراض الدولة السياسية، فمن العجيب أن نقرر بأنه على الرغم من مذهبية الدولة وتعصبها فإنها غالبًا ما تركت للمصريين حرية شرب الخمر واللهو دون قيد؛ فترتب على ذلك المبالغة في الفساد والانغماس في الإباحية في بعض الأحيان (إياس، 1982: 1/1/212 - 213)، مما كان له أثره في الخلفاء أنفسهم، وأثار الإنكار والانتقاد من أعدائهم. ولكن الحسبة كانت بالنسبة لهم وسيلة لزيادة تقربهم من المصريين.

ومع ذلك، كان الحاكم بأمر الله، يحاول أن يضع حدًا للمجون؛ فقرر هذا الخليفة كثيرًا من الأوامر الرادعة صيانة للأخلاق المهتدة. ففي سنة (402هـ/1011م)، أرسل إلى الْمُحْتَسِبِ عُبن (المقريري، 4/91)، يوصيه بالتشديد في منع شرب النبيذ أو صنعه، أو أي نوع من المنكرات، وتتبع السكرارى؛ فمصر في ذلك الوقت، كانت قد اشتهرت بصناعة البيرة المسماة "فُقَاع" والنبيذ المسمى "مِزر" (المقريري، 4/91). كذلك رغبة منه في المحافظة على الآداب، حرّم على كل شخص الدخول إلى الحمام بدون مئزر، وأمر النساء بألا ينظرن من الطاقات أو الأسطح، ومنع الخفافين من عمل الأخفاف لهن، حتى يعوقهن عن الخروج (خسرو، 1983: 90) ومنع الناس - أيضًا - من اللهو العلني، فمنع الغناء، والعزف على الآلة الموسيقية، والاجتماع على شاطئ النيل للفرجة، وحرّم عليهم الجلوس في الحوانيت (المقاهي) (المقريري، 2/38)،

وفي عهده تشدد الْمُحْتَسِبِ في مراقبة "أهل الذمة" (المقريري، 4/64. إياس، 1/1/198)، فقلل من حريتهم، وأعاد بعض الواجبات الدينية عليهم، وألزمهم بلبس "الغيار"؛ وهي ثياب مميزة لوئها أسود، كلون العباسيين أعدائهم (عامر، 2000: 126/2)

تَطْبِيقُ الْعُقُوبَاتِ:

ثبت لنا من نصوص التاريخ أن للقائم بأعمال الحسبة سلطة تنفيذية كقاضي القضاة ولكن العقوبات التي كان يصدرها وتسمى "بالتعزير" (السّنامي، 1986: 102)، لم تكن تبلغ عقوبات "الحدود"؛ وإن كانت تختلف على حسب قدر الذنب؛ وهي تشبه التعزير في جميع الدول الإسلامية الأخرى، وتشمل بصفة خاصة: الردع والجلد والتشهير والتوبيخ والنفي والضرب.

فكان الردع يستعمل غالبًا كعقاب، وذلك بزوال الأمر المخالف عن طريق حذف الوسائل التي تسببه؛ وقد غلب هذا التعزير في عهد الحاكم بأمر الله، الذي كان يقوم بنفسه بكسر الأواني التي تحوي الشراب المسكر (الأثير، 8/129. خلكان، 5/296).

وكان الْمُحْتَسِبِ الفاطمي يتخذ - أيضًا - الجلد وسيلة للتعزير فيما يصدر من عقاب، وذلك بضرب المذنب بالسوط أو بالدرّة التي من جلد البقر أو العصا؛ وكان هذا العقاب يختلف على حسب الذنب، دون أن يؤدي - على كل حال - إلى حد الموت (الشيزري، 108. القرية، 184). كذلك وصف لنا

ناصر خسرو صورة التشهير عندما غش تاجر أحد المشتريين؛ فقد أمر المُحْتَسِبِ بوضعه على جمل ليُشهر به في المدينة، وقد أعطى للتاجر جرسًا بيده ليدقها وهو لا يفتأ عن الصياح بصوت عالٍ: "قد كذبت وهما أنا أعاقب وكل من يُقول الكذب فَجَزَاؤُهُ الْعُقَاب" (خسرو ، 105)

وعلى ذلك، كانت الحسبة مثل القضاء لها سلطة تنفيذية يقوم بها المُحْتَسِبِ بنفسه ، أو يعهد بها إلى " والي الشرطة" (السَّنامي، 103) وهكذا يتضح لنا أن المُحْتَسِبِ كان له دور كبير في ظل خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي، فكان يعهد بهذا المنصب إلى أحد دعاة الشيعة، الواثق في إخلاصه لدعوته، ولدولته الشيعية، بحيث يستطيع أن ينشر الفكر الشيعي الرافضي في مصر الإسلامية. ولكن الحاكم بأمر الله، سرعان ما غير فكره وعهد بهذا المنصب إلى أحد فقهاء المالكية. فما الدافع وراء ذلك؟ ومن هو الفقيه المالكي الذي نجح في الوصول لتولي هذا المنصب؟ وهل تأثر هذا الفقيه بعمله الجديد فبدل عقيدته ومذهبه؟! هذا ما نتعرف عليه في الأسطر التالية.

مَعَالِمٌ مِنْ حَيَاةِ الْعَافِقِيِّ ^{(الفلقشندي، 1980: 127. كحالة، 1968: 3/875).}

كان من أشهر فقهاء المالكية في مصر، الفقيه: إبراهيم بن عبد الله بن حصن، أبو إسحاق العَافِقِيِّ. والذي بدأ حياته العلمية بحفظ القرآن الكريم، ثم أخذ في دراسة علم الحديث، ولكنه حُبِبَ إليه علم الفقه، فرحل من أجله في الآفاق. ولا بأس أن نقف قليلاً مع هذه الرحلة، لتتعلم كيف تكون الهمم العالية في طلب العلم(خلف، 2018: 48)

بدأ العَافِقِيُّ حياته العلمية بالأخذ عن علماء مصر، وعلى رأسهم فقهاء المالكية في زمانه، من أمثال: القاضي أبي الطاهر الدُّهْلِي (280 - 367 هـ / 893 - 978 م)، والحسن بن يحيى، وغيرهما. لم يكتب العَافِقِيُّ بذلك بل عَنَّتْ له الرحلة إلى خارج مصر، فبدأ ببلاد الشام، وطاف في مدنها؛ فنزل مدينة الرَّمْلَة (الحموي ، 69/3) ، وسمع بها من أبي محمد بن عبد الحميد بن داود، وبطْرَابُلُسُ الشَّام (الحموي

4/ 26) تتلمذ على يد عمر بن داود بن سلمون، وأبي عبد الله بن أبي كامل، وغيرهما. وكان من الطبيعي أن يرحل إلى دمشق للأخذ عن علمائها من أمثال: عبد الوهاب الكلبي، ويوسف بن القاسم الميائني، وغيرهما (عساكر، 1995: 7/ 8) ثم رحل إلى بغداد (الحموي، 1/ 456) - حاضرة العباسيين - والتي كانت تنافس مدينة القاهرة - حاضرة الفاطميين - فسمع بها من أبي بكر بن مالك القطيفي، ومحمد بن إسحاق الصفار، وعلي بن الحسن الحرامي، ومحمد بن إسماعيل الوراق، وغيرهم (الذهبي، 98/28)

لم تُشيع هذه الرحلة ثمَّ العَاقِبِيّ، فقرر السفر إلى مشرق العالم الإسلامي؛ لسماع مزيد من العلم، فإذا تذكرنا أن الدول المستقلة - عن الخلافة العباسية في بغداد - كانت آخذة في الظهور في هذا الوقت، وكان ملوكها وأمرؤها يشجعون العلماء للإقامة إلى جوارهم، لإضفاء مزيد من الشرعية على حكمهم. علمنا أسباب ازدهار العلم في هذه العواصم.

وعلى كل حال، دخل العَاقِبِيّ مدينة جرجان (الحموي، 2/ 119) وسمع من إمامها أبي أحمد الغطيفي، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي. ثم زار مدينة أَسْتَرَابَاد (الحموي، 1/ 174) وأخذ عن عالمها الإمام علي بن أحمد بن موسى الطيبي. ثم رحل إلى إقليم خُرَاسَانَ (الحموي، 2/ 350) وطَوَّف في مدنه، فبدأ بمدينة نَيْسَابُور (الحموي، 5/ 331) - حاضرة الدولة الطاهرية - فسمع من عالمها محمد بن القاسم. ثم واصل سيره حتى مدينة هَمْدَانَ (الحموي، 5/ 410) فسمع بها من إمامها أحمد بن عبد الله الوراق. وكانت مدينة أَمْلُك (الحموي، 1/ 57) بطبرستان، على أطراف نهر جيحون [سير دريا حاليًا] آخر بقعة وطأها أقدام العَاقِبِيّ، فأقام بها مدة ليست بالطويلة سمع خلالها من عالمها وإمامها أبي الحسن بن محمد (منظور، 1984م: 1/ 470)

هذه - إذن - كانت رحلة الإمام العَاقِبِيّ في طلب العلم، بدأت من القاهرة على ضفاف نهر النيل، مرور بالشام، والعراق، وطبرستان، وخراسان، ونيسابور، وهمدان، وانتهاء بمدينة أَمْلُك على ضفاف نهر جيحون في السهوب الشمالية للمحيط القطبي الشمالي حيث سهول سيبريا. وهي رحلة طويلة وشاقة، لاشك في ذلك، ولكنها أكسبته علمًا كثيرًا. عاد العَاقِبِيّ بعدها ليقوم في مدينة الفسطاط، فكان من الطبيعي أن يلتف طلاب العلم حوله للأخذ عنه، فجلس بمسجد عمرو بن العاص ليُعلم الناس أمور

دينهم، وعلى رأسها الفقه المالكي. ولا غضاضة فقد ذكر بعض المؤرخين: إن الفاطميين تركوا مذاهب مالك بن أنس والشافعي ظاهرة في مصر (ماجد، 1994: 267).

العَافِقِيُّ يَتَوَلَّى الحِسْبَةَ:

ذاعت شهرة الإمام العَافِقِيِّ في مدينة الفسطاط، وسطع نجمه بين فقهاءها، فوقع اختيار الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي [386 - 411 هـ / 696 - 1020 م] عليه ليتولى الحِسْبَةَ، ويشرف على الأسواق، ويضبط الأسعار.

وإذا عَنَّ لنا سؤال: لماذا وقع اختيار الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي الشيعي، على الفقيه أبي إسحاق العَافِقِيِّ المالكي ليتولى هذا المنصب؟! لماذا لم يول أحدًا من فقهاء الشيعة هذا المنصب المهم، والذي يدخل - كما سبقت الإشارة - في عموم واجبات الإمام؟!.

في الحقيقة، إن الدولة الفاطمية كانت تمر خلال تلك الفترة بمرحلة من أهم المراحل التي مرت بها خلال وجودها في مصر. فقد كانت تعاني من الأزمات الاقتصادية الطاحنة، والتي أعقبها قيام كثير من الثورات الاقتصادية (خلف، 2015 : 159) ، والتي أخذت تهدد الخلافة بشكل مباشر.

فمنذ مجيء الفَاطِمِيِّين إلى مصر، شرعوا في بناء عاصمة جديدة "القاهرة" بجوار "الفسطاط" العاصمة القديمة؛ فكان لبناء هذه المدينة الجديدة أثره في نهضة البلاد الاقتصادية، وتمت المدينتان معًا، وأصبحت مصر - بطبيعة الحال - مركزًا اقتصاديًا لإمبراطوريته خلافة واسعة الأرجاء يشهد بذلك كل الرحالين وقتئذ (الشوربجي ، 1994: 354)

فعلى سبيل المثال ، يروى ناصر خسرو (خسرو، 88) ، أن القاهرة كانت مدينة كبرى قل نظيرها من المدن؛ فكان فيها أكثر من عشرين ألف دكان، ملكًا خاصًا للخليفة. ويشير نفس الرحالة (خسرو ، 91) إلى الفسطاط وتميزها بتوافر جميع وسائل الحياة فيها، وجميع ما هو جيد وجميل. ويضيف إلى ذلك، بأن أسواقها مملوءة بكل ما في العالم من المنتجات، حتى النادرة منها والثمينة؛ فهي تفيض بالبضائع التي تأتيها من كل أنحاء العالم (عوض الله ، 2014 : 24)

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه كان يوجد كثير من المدن التجارية والصناعية في طول البلاد وعرضها. تُعتبر مراكز اقتصادية نشيطة، مثل: تنيس (القزويني ، 2003: 176) التي كان فيها ما يزيد على عشرة

آلاف دكان. ومثل: دمياط(رمزي، 2010: 1/2: 18) ، والإسكندرية(الحموي، 1/ 182) ،
وشطاً(الحموي، 3/، 342) ، وقفط(واصف، 1998: 10- 11) ، وعيذاب(الحموي، 4/ 171)
وقُوص(الحموي، 4/ 413) ، ومدن أخرى كثيرة اشتهرت بصناعتها المزدهرة أو بغنى تجارتها(عبد الله ،
2000: 358)

من خلال ما سبق، أستطيع القول: إن أهم ما يميز الحياة الاقتصادية في مصر خلال العصر الفاطمي هو ازدهار التجارة والصناعة بما. وإذا تذكرنا كثرة المجاعات(الصاوي ، 1988: 27) التي وقعت في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله مما أضر بحاجات الناس الاقتصادية، علمنا مدى حرصه على تعيين محتسب يتمتع بالسمعة الحسنة والخبرة الجيدة، ليعيد ضبط الأسعار في الأسواق، ويقلل الفجوة الاقتصادية، فيعيد للخلافة هيبتها، وللأسواق مكانتها، وللقاهرة بماءها ونضرتها، ومن ثم وقع اختياره على أبي إسحاق العَافِيّ لتولي هذا المنصب.

يضاف إلى ذلك، أن هذا التعيين جاء في الوقت الذي تزامنت فيه الدعاوى بألوهية الحاكم بأمر الله(سيد، 174) ، فكانت تهديداً للخلافة الفاطمية في الجانب الديني والعقدي. كل ذلك جعل الحاكم بأمر الله يتقرب إلى المسلمين السُنَّة ، بتعيين أحد فقهاءهم في هذا المنصب المهم. ونطرح سؤالاً آخرًا: هل تأثر الإمام العَافِيّ بهذا المنصب؟! هل اعتنق المذهب الشيعي؟! هل هادئهم؟ هل تقرب إليهم على حساب دينه أو علمه أو فقهه؟!.

في الحقيقة، ظل الإمام أبو إسحاق العَافِيّ مستمسكاً بمذهبه، وبمعتقده. فلم يهادن الشيعة الروافض، أو يتقرب إليهم، بل كان يؤدب كل من يتناول على أحد من صحابة رسول الله(ﷺ). ومن ذلك - على سبيل المثال - أن رجلاً من الشيعة الروافض استهزأ في سوق الفسطاط بالشيخين؛ أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - ، فأمر بجلده حتى مات تحت الضرب، ثم قال الإمام: " هذا جزء من ينتقص السلف الصالح"(الصفدي، 2000: 2/ 233). والغريب أن الخليفة الحاكم بأمر الله أرسل إليه يشكره على فعله هذا. قال أحد المؤرخين - معلِّقاً على هذا الحادث -: " ثم أبطل الحاكم بأمر الله) المنجمين من بلاده، وأعتق مماليكه، وجعل ولي عهده ابن عمه عبد الرحيم بن إلياس وحُطِب له بذلك، وأمر بحبس النساء في البيوت، وصلحت سيرته"(تغري بردي ، 4/ 235)

أما فيما يخص الحسبة، فقد استطاع الإمام أن يضبط الأسواق، وأن يعاقب التجار المخالفين، وأن يقضي على الاحتكار. وبهذا أعاد الهدوء إلى الأسواق مرة ثانية، فأمن الناس على أرواحهم وأموالهم، ومن ثم عاد النشاط الاقتصادي إلى أسواق الفسطاط، وعم الرخاء البلاد، فسعد الناس بالإمام العافقي كثيرا.

وفاة الإمام العافقي :

هكذا كانت حياة الإمام أبي إسحاق العافقي، جادا في طلب العلم وتحصيله، جادا في تعليم الناس أمور دينهم، جادا في تولي المناصب السياسية والدينية. ظل في منصبه - رحمه الله تعالى - حتى توفي في ذي الحجة سنة (404هـ / 1013م)، ودفن بالفسطاط.

صفوة القول، أن الإمام أبا إسحاق العافقي، على الرغم من توليه منصب المُحتَسِبِ للخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي، إلا أنه لم يعتنق المذهب الشيعي، ولم يميل إلى الفكر الرافضي، بل العكس كان يذب عن عرض الصحابة، ويؤدب كل من يتناول عليهم، كما استطاع - في نفس الوقت - أن يضبط الأسواق، وأن يقضي على الاحتكار. وأن ينشر العلم في ربوع العالم الإسلامي عامة وفي مدينتي القاهرة والفسطاط خاصة.

الخاتمة ونتائج البحث :

وَبَعْدَ : فَهَذِهِ خَاتِمَةٌ حَاوَلْتُ أَنْ أُبَلِّغَ فِيهَا أَهْمَ النَّتَائِجِ الَّتِي تُوصِلُ إِلَيْهَا الْبَحْثُ :
أَوَّلًا: أُكِّدُ الدِّرَاسَةَ عَلَى أَنَّ وظيفَةَ الْمُحتَسِبِ أصلها دِينِيَّةٌ . وَهَذَا الْأَصْلُ يَتَرَدَّدُ فِي أَحَادِيثِ الشَّيْخَةِ ؛ لِدَا ، كَانَتْ أَعْمَالُ الحُسْبَةِ عِنْدَهُمْ تَدْخُلُ فِي عُمُومِ وَاجِبَاتِ الإِمَامِ ، بِسَبَبِ كَوْنِهَا خِدْمَةً دِينِيَّةً ، وَلَكِنْ كَانَ الإِمَامُ يَسْتَخْلِفُ فِيهَا مَنْ يَرَاهُ أَهْلًا لَهَا .

ثَانِيًا: عَالَجَ الْبَحْثُ شُرُوطَ الْمُحتَسِبِ ، وَمِنْهَا : أَنْ يَكُونَ حَرًّا ، عَدْلًا ، ذَا رَأْيٍ وَصِرَامَةٍ ، وَعَلَى عِلْمٍ بِالْمُنْكَرَاتِ الظَّاهِرَةِ ؛ وَأَنْ يَكُونَ عَفِيفًا عَنِ أَمْوَالِ الْعَيْرِ . وَكَانَ يُصْرَفُ لَهُ بِإِنْتِظَامٍ مَرْتَبًا يَبْلُغُ ثَلَاثِينَ دِينَارًا شَهْرِيًّا ، فَضْلًا عَمَّا يَمْنَحُهُ الخَلِيفَةُ لَهُ مِنْ خُلْعٍ ؛ مَخَافَةَ أَنْ تَمْتَدَّ يَدُهُ إِلَى الرِّشْوَةِ .

ثَالِثًا: كَشَفَ الْبَحْثُ أَنَّ الْفَاطِمِيِّينَ كَانُوا يَسْتَعْدِمُونَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرَاتِ لِتَحْقِيقِ أَعْرَاضِ مَذْهَبِيَّةِ بَحْتِهِ ، وَذَلِكَ بِجَعْلِ الْمَبَادِي الشَّيْخِيَّةِ جُزْءًا مِنْ قَوَاعِدِ الحُسْبَةِ ؛ فَكَانَتْ " الْمُنْكَرَاتُ " الشَّيْخِيَّةُ ، أَحَدَ الْعُنَاصِرِ الجَدِيدَةِ الَّتِي دَخَلَتْ فِي الحُسْبَةِ الْفَاطِمِيَّةِ . وَإِنْ كَانَ التَّحْمُسُ الْبَالِغُ لِلْمَذْهَبِ لَمْ يَبْلُغْ أَشَدَّهُ إِلَّا فِي عَهْدِ

الحاكم بأمر الله ؛ والذي كان يقوم بنفسه بتنفيذ الحسبة ونواهيها ، لإعتقاده بقرضها الواجب على القائمين بأمر المسلمين .

رابعاً: أثبت البحث أن المحتسب كان يُعين من قبل الخليفة بسجل ، وكانت أعماله تُضاف إلى عمل بعض أرباب الوظائف القضائية ؛ مثل : صاحب الشرطة ، أو قاضي القضاة ، أو وزير التفويض . وكانت توليته المحتسب تُصحب برُسوم فحمة ؛ فكان الخليفة الفاطمي يستدعيه إلى القصر ليمنحه بنفسه كتاب التولية ؛ والذي كان يُقرأ في جامع الأزهر وعمرو بن العاص .

خامساً: ناقشت الدراسة مهام المحتسب في ظل خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي ؛ ومنها : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومراقبة المكابيل والموازن للتحقق من مطابقتها لما يجب أن تكون عليه في مفاديرها . ومراقبة السلع المعروضة للبيع في الأسواق ، ومحاسبة العشاشين ، والمدلسين ، وتأديبهم ومعاقبتهم .

سادساً: أظهر البحث أن المحتسب في ظل خلافة الحاكم بأمر الله الفاطمي ، كانت له سلطة تنفيذية كقاضي القضاة ، وكانت العقوبات التي يُصدرها تسمى " التعزير " ، وهي تختلف على حسب قدر الذنب ؛ وتشمل الرذع والجلد والتشهير والتوبيخ والتضييق والضرب دون أن يؤدي إلى الموت .

سابعاً: أثبت البحث أن الإمام أبا إسحاق العافقي ، على الرغم من توليه منصب المحتسب للخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي ، إلا أنه لم يعتنق المذهب الشيعي ، ولم يميل إلى الفكر الرافضي ، بل العكس كان يدب عن عرض الصحابة، ويؤدب كل من يتطاول عليهم ، كما استطاع أن يضبط الأسواق ، وأن يفضي على الإخنيكار . وأن ينشر العلم في ربوع العالم الإسلامي عامةً وفي مدينتي القاهرة والفسطاط خاصةً.

ثامناً: أوضح البحث أن السبب الحقيقي وراء إختيار الحاكم بأمر الله الفاطمي ، لفقير المالكي أي إسحاق العافقي لتولي منصب المحتسب يعود إلى فقهه وعلمه ، وشمعته الحسنة ، وسيرته الطيبة ، لذا، فقد نجح في ضبط الأسعار في الأسواق ، وتقليل الفجوة الاقتصادية . يُضاف إلى ذلك رغبته الحقيقية الحاكم بأمر الله الفاطمي في التقرب إلى المصريين السنة ، وذلك في الوقت الذي ظهرت فيه الدعاوى بالوهية الحاكم بأمر الله ، فكانت تهديداً للخلافة الفاطمية في الجانب الديني والعقدي.

تأسعاً - وأخيراً - : من أهم توصيات البحث : لفت نظر الباحثين إلى ضرورة الإهتمام بموضوع الحسبة ودراسيتها حتى يتعرف الناس على ما كان يقوم به المختسب من دور عظيم في الدول الإسلامية . كذلك يجب أن تقوم المؤسسات الدينية والتربوية بنشر مفهوم الحسبة بين الناس؛ وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة . وأن يكون المختسب في كل مجتمع من المجتمعات الإسلامية على درجة عالية من الكفاءة والأمانة ، وأن يكون موظفوه على قدر المسؤولية، وأن يتحلوا بالنزاهة والصبر حتى تعم الفائدة وينعم الناس بالأمن والرخاء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية:

1. السنّامي: (عمر بن محمد بن عوض الحنفي، المتوفى عام: 734هـ/1334م): نصاب الاحتساب، تحقيق: د. مريز سعيد مريز عسيري، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، 1406هـ/1986م.
2. ابن الأخوة: (محمد بن محمد بن أحمد القرشي، المتوفى عام: 729هـ/1329م): معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق: د. محمد محمد شعبان، وصديق عيسي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1976م.
3. ابن بسام: (محمد بن أحمد ابن بسام المختسب، من علماء القرن السابع الهجري): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد الزبيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424 هـ/ 2003 م.
4. ابن تيمية: (أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، المتوفى عام: 728هـ / 1328م): الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية، تحقيق: صلاح عزام، دار الشعب، القاهرة، 1976م.
5. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المتوفى عام: 808هـ/1405م): المقدمة، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، الطبعة: الأولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2006م.
6. ابن الدبيع: (عبد الرحمن بن علي الشيباني، المتوفى عام: 944 هـ / 1537 م): بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، الطبعة: الأولى، تحقيق: طلال بن جميل الرفاعي، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الاسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1423 هـ / 2002 م.

7. الشيزري: (عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله الشافعي، المتوفى عام: 590هـ/1194م): نهاية الرتبة الظرفية في طلب الحسبة الشريفة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، [بدون - تاريخ].
8. القلقشندي: (أحمد بن علي، المتوفى عام: 821هـ/1418م): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م.
9. المالقي: (محمد بن أبي محمد السقطي الأندلسي، من علماء القرن السادس الهجري): آداب الحسبة، تحقيق: ليفي بروفنسال، مطبعة إرنست لورو، باريس، 1931م.
10. الماوردي: (علي بن محمد بن حبيب البصري، المتوفى عام: 450هـ/1058م): الأحكام السلطانية، الطبعة: الأولى، دار الحديث، القاهرة، (بدون - تاريخ).
11. المقرئزي: (أحمد بن علي، المتوفى عام: 845 هـ /1141م): اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة القاطميين الخلفاء، الطبعة: الثانية، تحقيق: د. جمال الدين الشيال، و د. محمد حلمي محمد أحمد، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1416 هـ /1996م.
12.: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب، القاهرة، 1996م.
13. ناصر خسرو: (ناصر خسرو الحكيم المروزي، المتوفى عام: 481هـ/1088م): سفر نامه، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. يحيى الخشاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1983م.
14. نظام الملك: (الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، المتوفى عام: 485هـ/1092م): سياست نامه أو سير الملوك، الطبعة: الثانية، تحقيق: يوسف حسين بكار، دار الثقافة، قطر، 1407هـ/1987م.
15. النعمان المغربي: (النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد التميمي، المتوفى عام: 363هـ/973م): دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام من أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، دار المعارف، القاهرة، 1383هـ/1963م.
16. ابن يعلى الحنبلي: (محمد بن الحسين بن محمد الفراء، المتوفى عام: 458 هـ / 1065م): الأحكام السلطانية، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ / 2000م.

ثانيًا: المراجع العربية:

17. حسن، إبراهيم، 1932، الفاطميون في مصر وأعمالهم السياسية والدينية بوجه خاص، ط1، المطبعة الأميرية، القاهرة.
 18. خلف، محمود، 2015، ثورات المصريين في العصر الفاطمي، ط1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
 19. سيد، فؤاد، 2007، الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد، ط1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
 20. ماجد، عبد المنعم، 1982، الحاكم بأمر الله الخليفة المفترى عليه، ط1، الأنجلو المصرية، القاهرة.
 21. ماجد، عبد المنعم، 1985، نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
 22. ماجد، عبد المنعم، 1994، ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر التاريخ السياسي، ط4، دار الفكر العربي، القاهرة.
 23. مصطفى، سهام، 1986، الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي، ط1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
 24. الميداني، عبد الرحمن، 1998، الحضارة الإسلامية أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولحاث من تأثيرها في سائر الأمم، ط1، دار القلم، دمشق.
- ثالثًا: الرسائل الجامعية والبحوث العلمية المحكمة:
25. حمد، الصحاح، 2000، الحسبة في الدولة الفاطمية، رسالة ماجستير في الآداب، جامعة الخرطوم، السودان.
 26. خلف، محمود، 2018، الدور العلمي للغافقيين في مصر من الفتح الإسلامي حتى سقوط الدولة الفاطمية، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثالث، 48 .
 27. رزق، سمير، 1985، مصر في عهد العزيز بالله الفاطمي، رسالة ماجستير في التاريخ والحضارة، جامعة الأزهر، القاهرة.
 28. عطية، بشير، 2015، دور الحسبة في حماية حقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد السادس، 307.